

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

CENTRAL BANK OF SUDAN



بنك السودان المركزي

Governor's Office

مكتب المحافظ

التاريخ : 30/جمادى الثاني/1446هـ

التمرة / ب.س.م / م.م / 2024

الموافق : 31/ديسمبر/2024

/ السيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع / سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 م

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، نرجو أن نرفق لكم سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 م وذلك للعمل بموجبها إعتباراً من الأول من يناير 2025م.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير ،،

ياسر بانقا أحمد

مدير المكتب التنفيذي

بنك السودان المركزي



معنون للسادة :

- ❖ مديري عموم المصارف العاملة بالبلاد
- ❖ مديري عموم شركات الصرافة
- ❖ مديري عموم شركات التحويلات المالية
- ❖ مديري عموم مؤسسات وشركات التمويل الأصغر
- ❖ مديري عموم شركات الإجارة

Tel : (+249-311) 820991 - Fax : (+249) 311820990

P.O.Box: 34 Portsudan - Sudan

E-mail: [governor@cbos.gov.sd](mailto:governor@cbos.gov.sd)



## سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025

### أولاً: المقدمة

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 في ظل استمرار التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الحرب الدائرة منذ الخامس عشر من أبريل 2023، حيث تراجع النشاط الاقتصادي على وجه العموم والنشاط الإنتاجي على وجه الخصوص بالإضافة إلى حدوث تدهور في أداء المالية العامة للدولة بجانب اشكالات وتعقيدات طالت النظام المالي والمصرفي.

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة أصبحت الحاجة ملحة لمراجعة وتحديث السياسات السارية بصورة تمكن من مواجهة تلك التحديات وترتيب الأولويات التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، عليه ستركز أهداف وأولويات سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 على تقديم الدعم الفني والمالي للمصارف التجارية لمساعدتها وتمكينها من تجاوز آثار وتداعيات الحرب وضمان استمرارية وحدات الجهاز المصرفي في تقديم الخدمات المصرفية لعملائها بفعالية وكفاءة.

ستعمل السياسات كأولوية أولاً على تحقيق الاستقرار المالي، كما ستركز أيضاً على تعزيز التحول الرقمي من خلال استخدام التقنية وذلك بإنشاء التطبيقات للمصارف التي لم تنشئ تطبيق حتى الآن وتفعيل وتنشيط التطبيقات للمصارف التي لها تطبيقات قائمة، والتوسع في قاعدة الشمول المالي بالتركيز على خدمات التمويل الأصغر والصغير، بالإضافة إلى إعادة النظر في التركيبة القوية الحالية للعملة الوطنية.

### ثانياً: مرجعيات السياسة

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 على المرجعيات التالية:

1. تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2024.



2. موجّهات ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام 2025 .
3. نتائج آثار الحرب على القطاع المصرفي .
4. برنامج التعاون النقدي للبنوك المركزية الإفريقية ودول الكوميسا .
5. متطلبات تحرير تجارة الخدمات في تكتلات المنطقة القارية الإفريقية ودول الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى .
6. اعلان مايا ( MAYA ) الصادر عن التحالف الدولي للشمول المالي .
7. توصيات مجموعة العمل المالي ( FATF ) .
8. أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة .

### ثالثاً: أهداف وأولويات السياسة للعام 2025

تستهدف سياسات بنك السودان المركزي للعام 2025 تحقيق الأولويات التالية:

1. تقديم الدعم الفني والمالي للجهاز المصرفي بما يمكنه من تجاوز تداعيات وآثار الحرب الحالية، وضمان استمراريته في القيام بدور الوساطة المالية بكفاءة، وذلك وفق الضوابط المنظمة .
2. سلامة وضمان استمرارية عمل الجهاز المصرفي والمالي ونظم الدفع من خلال الآتي:
  - أ) الاستمرار في تبني السياسات الاحترازية الكلية والرقابة المبنية على المخاطر، وذلك وفق الضوابط المنظمة .
  - ب) تقوية المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من خلال الآتي:
    - i. تشجيع المصارف على تقوية مراكزها المالية وخفض معدلات التمويل المتعثر .
    - ii. تعزيز الأطر التنظيمية وبناء القدرات للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية .



.iii وضع تصورات لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي من خلال خيارات زيادة راس المال، الدمج المصرفي أو التملك أو الاستحواذ أو التصفية بعد حصر وتقييم الخسائر التي حدثت جراء الحرب للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

(ج) توسيع فرص التمويل المصرفي من خلال الآتي :

- i. مساعدة المصارف على توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في المناطق الآمنة لتأهيل البنية التحتية وتطوير المشاريع الحيوية كتشبيد الصوامع والمخازن والحلج في مناطق الإنتاج وتشجيع إنشاء محافظ تمويلية لتمويل السلع الاستراتيجية والضرورية وتمويل الأنشطة التي تسهم في إعادة بناء الاقتصاد.
- ii. تشجيع توجيه التمويل إلى القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والإسكان، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفق الضوابط المنظمة.
- iii. تشجيع المصارف على إنشاء المحافظ التمويلية للأغراض المسموح بها.
- iv. تشجيع التمويل الأخضر، بما في ذلك تمويل أنظمة الطاقة الشمسية، والتوجه نحو تمويل الطاقة النظيفة، مع التركيز على تصنيع وتجميع واستيراد خلايا الطاقة الشمسية.
- v. الاستمرار في تمويل تحسين وصيانة المأوى في حدود مبلغ التمويل الصغير.

(د) تعزيز جهود وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح من خلال الآتي:

- i. تطوير آليات للمراقبة والمتابعة لخدمة جهود الدولة لاسترداد الأموال المنهوبة.
- ii. تبني المؤسسات المالية لإيجاد أنظمة أرشفة إلكترونية للتأكد من إمكانية حفظ واسترجاع السجلات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب الضوابط.



- .iii. الالتزام بتطبيق التدابير الوقائية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وتطبيق المعايير الدولية بفعالية بما يتوافق ومتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF).
- .iv. الاستمرار في تطوير واستخدام أنظمة فعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- هـ) تبني وإنفاذ سياسات تعزيز وتطوير البنى التحتية لنظم الدفع والمدفوعات الرقمية، وذلك من خلال الآتي:
- i. إجازة وإنفاذ الإطار القانوني والمؤسسي والإشرافي لنظم الدفع القومية والمدفوعات الرقمية.
- ii. تعزيز وظيفة الإشراف على نظم الدفع الإلكتروني والمدفوعات الرقمية وفقا للممارسات العالمية، وذلك وفق الضوابط المنظمة.
- iii. تحديث وتهيئة البنى التحتية لنظم المدفوعات الرقمية للتكامل مع النظم الإقليمية والدولية من خلال الآتي:
- 1- ترقية نظام التسويات الإجمالية والآنية (سراج) وربطه بالنظم المصرفية للمصارف.
- 2- استخدام رقم الحساب المصرفي الأساسي (BBAN) في التحويل بين حسابات العملاء بالمصارف عبر التطبيقات، و استكمال تفعيل الرقم المصرفي العالمي (IBAN).
- 3- استكمال الربط بين التطبيقات المصرفية للمصارف.
- 4- العمل على الربط مع نظم صندوق النقد العربي: نظام "بني" (Buna) ونظام الدفع الفوري (Instant Payment)
- .iv. تعزيز سبل الحماية والتأمين السيبراني ومحاصرة مخاطر الاختراق للأمن السيبراني على نظم الدفع والمدفوعات الرقمية والقطاع المصرفي وضمان استمرارية الأعمال وفق الآتي:
- 1- تحديث المواصفات و تفعيل المعايير التأمينية والحماية.
- 2- وضع إطار وسياسة وضوابط استمرارية الأعمال.(Business Continuity)



3- إنشاء مراكز لدرء الكوارث والاتجاه لتبني وانفاذ الحوسبة السحابية (Cloud computing) بتطبيق

أفضل الممارسات العالمية للحفاظ على سلامة وموثوقية البيانات وسريتها .

v. إنشاء مستودع للبيانات بالتعاون مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهات الأخرى

ذات الصلة .

vi. دعم وتعزيز جهود التحول الرقمي بالقطاع المصرفي والمؤسسات المالية وتوسيع مظلة المدفوعات الرقمية .

vii. دعم التكامل بين مكونات ونظم المدفوعات لضمان التشغيل البيني (Interoperability) من خلال الآتي :-

1- إطلاق نظام المحول القومي للمعاملات المالية للربط بين مكونات نظم المدفوعات الرقمية وتوفير خدمة

التشغيل البيني .

2- تشجيع التحالفات المصرفية للربط بين تطبيقات الدفع المختلفة .

viii. تشجيع إنشاء وتنظيم شركات التقنية المالية (Fintech Co.) لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية والمصرفية

المفتوحة (Open banking) من خلال مايلي :-

1- ترخيص شركات التقنية المالية وفق نماذج العمل المعتمدة للترخيص .

2- تشجيع المنتجات المصرفية الإلكترونية الجديدة والتوسع في أدوات الدفع الإلكتروني والمدفوعات الرقمية .

3- التوسع في إدخال الأنظمة الرقمية وإكمال رقمنة الخدمات لتقليل الجهد والمشقة في الحصول على الخدمات

المصرفية .

### 3. التوسع في قاعدة الشمول المالي

توفير الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية لكافة أفراد وشرائح المجتمع بكافة المناطق بتكلفة معقولة من خلال

الآتي :-



(أ) تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية من خلال مايلي :-

- i. تشجيع وتسهيل فتح الحسابات بالمصارف عن بعد (online)
- ii. تسهيل المعاملات عبر التكنولوجيا المالية والدفع عبر الموبايل مع الالتزام بمتطلبات اعرف عميلك إلكترونياً (e-KYC)
- iii. تشجيع تقديم الخدمات المصرفية والمالية دون فروع مصرفية (Branchless Banking)، والتوسع في الخدمات المصرفية من خلال الوكالة المصرفية، وإدخال تقنية تسجيل العملاء عن بعد (Remote Registration).
- iv. تسهيل الإجراءات المصرفية مع الالتزام بمتطلبات اعرف عميلك KYC.
- v. نشر الوعي المصرفي والمالي والتقني للمتعاملين مع الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- vi. تشجيع الدفع الإلكتروني، واستحداث وسائل وأدوات دفع آمنة، وتسهيل إجراءات ترخيص وامتلاك واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة للعملاء.

(ب) تقوية نظم وإجراءات حماية مستخدمي الخدمات المالية من خلال الآتي :-

- i. الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية لحماية مستخدمي الخدمات المالية.
- ii. زيادة فاعلية آليات فض المنازعات بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ومع العملاء
- iii. الالتزام بالمصداقية والشفافية مع مستخدمي الخدمات المالية.
- iv. حث المصارف على تعزيز وعي العملاء وتنقيحهم بشأن الاستخدام الآمن لوسائل الدفع الإلكتروني، مع التركيز على حماية بياناتهم من محاولات الاختراق والاحتيال والسرقة الإلكترونية.
- v. إلزام المصارف على إنشاء مراكز لتلقي شكاوى العملاء وملاحظاتهم والبت فيها عن طريق الإدارات المختصة.



ج) التوسع في منح التمويل الأصغر والصغير من خلال ماليي: -

- i. الالتزام بتوظيف نسبة لا تقل عن 12% من الحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير سواء بالتمويل المباشر أو بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير أو عبر المحافظ المشتركة وفقا للضوابط المنظمة.
- ii. زيادة فرص تمويل فئات الشباب والمرأة والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمتأثرين بالحرب.
- iii. التوسع في الاستفادة من استخدام خدمات وكالة ضمان التمويل الأصغر(تيسير).
- iv. مراجعة سقفوات التمويل الأصغر والصغير وفق الضرورة والمتغيرات .
- v. تقوية شركات ومؤسسات التمويل الأصغر والصغير مالياً وإدارياً .
- vi. تشجيع المؤسسات المالية لرقمنة خدماتها المصرفية والتعجيل بالتحول الرقمي الكامل لاعمالها .

4. إعادة النظر في التركيبة القوية للاوراق النقدية للعملة الوطنية:

لتحقيق التركيبة القوية المثلي للاوراق النقدية للعملة وكذلك بغرض محاصرة وضبط الأموال المزيفة والمنهوبة ولماكبدة التطورات في صناعة العملة سيتم العمل على الآتي :

أ) استكمال عمليات إستبدال قتي ال 1000 جنيه و ال 500 جنيه الحالية بفئات جديدة .

ب) النظر في اصدار فئات نقدية جديدة .

5. استقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم:

ستعمل السياسات على استقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم من خلال الآتي:

أ) استهداف نمو اسمي في عرض النقود بمعدل 60.9% ونمو في القاعدة النقدية بمعدل 56.1% بنهاية عام 2025 .

ب) خفض معدلات التضخم إلى رقم ثنائي بنهاية العام.

ج) التأكيد على استمرار تطبيق سياسات تحرير سعر الصرف.





- (د) إحكام إجراءات استرداد حصائل الصادر.
- (هـ) تنظيم عمليات الاستيراد والصادر بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- (و) إحكام وتعزيز دور محفظة استيراد السلع الإستراتيجية بهدف خفض الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازي.
- (ز) تعزيز جهود جذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة.
- (ح) الاستمرار في بناء احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي.

#### رابعاً: أدوات تنفيذ السياسات النقدية

سيستخدم البنك المركزي الأدوات التالية لإنفاذ السياسة النقدية:

1. الاحتياطي النقدي القانوني: بنسبة 10 % من جملة الودائع الخاضعة للاحتياطي النقدي القانوني بالعملة المحلية والأجنبية (وتشمل الودائع الجارية والادخارية والحوامش على خطابات الاعتماد والضمان والودائع الأخرى عدا الودائع الاستثمارية).
2. عمليات السوق المفتوحة.
3. عمليات مبادلة وبيع وشراء النقد الأجنبي.
4. تفعيل دور البنك المركزي كمقرض أخير.
5. الإقناع الأدبي.

#### خامساً: موجهاً عامة

1. يحظر على المصارف منح تمويل لأي من الأنشطة والمجالات /الجهات /الصيغ التالية:  
(أ) الأنشطة والمجالات



- i. المتاجرة في العملات الأجنبية.
- ii. شراء الاسهم والاوراق المالية.
- iii. سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.
- iv. المتاجرة في رصيد الاتصالات واستخداماته.
- v. شراء الأراضي والعقارات عدا المسموح بها وفق الضوابط المنظمة.
- vi. شراء السيارات عدا المسموح بها وفق الضوابط المنظمة.
- vii. شراء الذهب ومخلفاته.
- viii. التجارة المحلية عدا ما تسمح به الضوابط المنظمة.
- ix. الاستيراد عدا السلع الاستراتيجية، ألواح وبطاريات الطاقة الشمسية، مدخلات الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) والصناعي، الماكينات والآليات والمعدات الرأسمالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفق الضوابط المنظمة.

ب) الجهات:

- i. الحكومة الاتحادية.
- ii. حكومات الولايات والمحليات.
- iii. شركات صرافات النقد الأجنبي.
- iv. شركات التحاويل المالية.

ج) الصيغ

- i. التمويل بصيغة المضاربة المطلقة.



ii. التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة لأعضاء مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

2. على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الالتزام بالتالي:

- أ) تفعيل سوق ما بين المصارف للتمويل والاستثمار.
- ب) استيفاء ضوابط بنك السودان المركزي تجاه العملة النظيفة ومحاربة التزيف.
- ج) الالتزام بضوابط وموجهات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.
- د) استيفاء الحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- هـ) استيفاء ضوابط بنك السودان المركزي فيما يتعلق بالحوكمة.
- و) الالتزام بالمعايير الدولية للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.
- ز) مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية.

على جميع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية العاملة بالبلاد العمل وفقاً لإحكام هذا المنشور اعتباراً من الأول من يناير للعام 2025 ويعتبر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2024 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2023 لاغياً.

صدر تحت توقيعني في اليوم الثلاثون من شهر جمادى الثاني لسنة 1446هـ الموافق الحادي والثلاثون من شهر

ديسمبر لسنة 2024 .

برعي صديق علي

محافظ بنك السودان المركزي